مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إغلاق مضيق هرمز وحماية الأمن البحري لدول مجلس التعاون الخليجي

العميد الركن متقاعد

تركي بن زيد الزير

باحث مشارك

مركز الخليج للابحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

تحليل استراتيجي شامل

يُعدّ مضيق هرمز من أكثر الممرات المائية أهميةً استراتيجيةً في العالم، إذ يمر عبره ما يقارب ثلاثين بالمائة من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم، وأكثر من عشرين بالمائة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية. وقد شهد شهر مارس ٢٠٢٦ تصعيداً خطيراً عندما أعلنت إيران تصنيف المضيق كمنطقة مغلقة، وبدأت بتنفيذ هجمات فعلية على السفن العابرة في تحدٍّ صريح للمجتمع الدولي. يأتي هذا التصعيد في سياق الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، بعد أن فشلت المفاوضات النووية وتوقفت جهود التهدئة الدبلوماسية، مما جعل مضيق هرمز في قلب المعركة الجيوسياسية الأوسع نطاقاً في منطقة الشرق الأوسط.

إن إغلاق هذا الممر الحيوي لا يُمثّل تهديداً لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل يُشكّل خطراً على الاقتصاد العالمي بأكمله، إذ إن أي اضطراب في تدفق النفط والغاز عبر المضيق سيرفع أسعار الطاقة بشكل حاد، وسيؤثر على سلاسل الإمداد العالمية التي تعاني أصلاً من التوترات المستمرة في البحر الأحمر. وعليه، فإن فهم طبيعة هذه الأزمة، وتقييم قدرة دول الخليج على الاستجابة، وتحليل السيناريوهات المحتملة، ووضع توصيات استراتيجية مدروسة أصبح ضرورةً ملحةً لم يُسبق لها مثيل في **تاريخ المنطقة.**

> **فهم طبيعة الأزمة وتقييم قدرة دول الخليج على الاستجابة وتحليل السيناريوهات المحتملة ووضع توصيات استراتيجية مدروسة أصبح ضرورةً ملحةً لم يُسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة**

القسم الأول: الوصف التفصيلي للوضع الراهن وتأثيراته

السياق التاريخي والتطورات الأخيرة

شهدت العلاقة بين إيران والولايات المتحدة تصعيداً متدرجاً على مدار السنوات الأخيرة، بدءاً من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨، ووصولاً إلى الصراع المسلّح المفتوح في عام ٢٠٢٦. وقد شكّل مضيق هرمز دائماً ورقةَ ضغط استراتيجية في يد إيران، إذ أدركت القيادة الإيرانية أن إغلاق هذا الشريان الحيوي سيمثّل إنذاراً أخيراً للاقتصاد العالمي سيدفع القوى الكبرى للتفاوض أو التدخل. غير أن التصعيد الأخير جاء متجاوزاً لسيناريوهات المراقبة والتحذير، حيث أعلنت إيران رسمياً في الرابع من مارس ٢٠٢٦ إغلاق المضيق، وبدأت فعلاً باستهداف السفن التجارية والنفطية التي تحاول العبور، متهمةً الولايات المتحدة وإسرائيل بانتهاك مذكرة الهدنة الموقّعة.

تتكشّف هذه الأزمة عن ديناميكيات إقليمية ودولية معقدة، إذ إن إدارة الرئيس الأمريكي الثانية لدونالد ترامب أعادت فرض حصار بحري على إيران، في حين واصلت إسرائيل ضرباتها الجوية ضد المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية. وقد أدّى هذا التصاعد إلى تحويل مياه الخليج العربي إلى ساحة معركة بحرية متنازع عليها، حيث لم يعد الوصول إلى الممرات البحرية مضموناً بل أصبح سلاحاً يُستخدم في الصراع. وقد أكّدت بعض التقارير الصادرة عن مراكز دراسات أن تكلفة إغلاق المضيق على الاقتصاد العالمي تتجاوز أي تقديرات سابقة، حيث قدّرت الدراسات أنَّ الخسائر اليومية تتراوح بين خمسة وعشرين إلى أربعين مليار دولار في حال استمرار الإغلاق لأسابيع متعددة.

التأثيرات الاقتصادية المباشرة

تتجلى التأثيرات الاقتصادية لإغلاق مضيق هرمز على مستويات متعددة ومتشابكة. ففي المستوى الأول، وهو التأثير الفوري على أسواق الطاقة، شهدت أسعار النفط ارتفاعات حادة غير مسبوقة منذ أزمة النفط في السبعينيات، حيث تجاوز سعر البرميل حاجز مائة وخمسين دولاراً في الأسابيع الأولى من الإغلاق. هذه القفزة السعرية لم تقتصر على النفط الخام، بل امتدت لتشمل الغاز الطبيعي والفحم الحجري ومصادر الطاقة البديلة، مما خلق موجة تضخّم عالمية جديدة أجبرت البنوك المركزية على إعادة النظر في سياساتها النقدية. وقد حذّرت بعض التقارير من أن التأثيرات ستتجاوز قطاع الطاقة لتشمل سلاسل التوريد الصناعية العالمية، لا سيما في قطاعات السيارات والإلكترونيات والبتروكيماويات التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على المواد الخام القادمة من منطقة الخليج.

أما على المستوى الإقليمي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي التي تُعدّ من أكبر المُصدّرين للنفط والغاز في العالم تواجه تحدياً يتمثل في تراجع عائدات الصادرات النفطية بصورة مؤقتة قد تصل إلى ثلاثين بالمائة خلال فترة الإغلاق. صحيح أن ارتفاع الأسعار قد يُعوّض جزئياً هذا التراجع في الكميات المصدّرة، لكن استمرار الإغلاق لفترات طويلة سيؤدي إلى تراكم المخزون النفطي في الخزانات البرية والبحرية، مما سيدفع المنتجين لتقليص الإنتاج للحفاظ على طاقة التخزين. كما أن شركات التأمين البحري رفعت أقساطها بشكل كبير، وبدأت شركات الشحن الكبرى في البحث عن مسارات بديلة أطول وأكثر تكلفة عبر رأس الرجاء الصالح أو قناة السويس، مما رفع تكاليف النقل البحري بنسبة تجاوزت الخمسين بالمائة.

> **بدأت شركات الشحن الكبرى في البحث عن مسارات بديلة أطول وأكثر تكلفة عبر رأس الرجاء الصالح أو قناة السويس**

التأثيرات على أمن الملاحة الدولية

يتجاوز تأثير إغلاق مضيق هرمز البُعد الاقتصادي ليمتد إلى مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي العام يتعلق بحرية الملاحة في الممرات الدولية. إن هذا المبدأ قضت به المواثيق الدولية منذ قرون يُمثّل حجر الزاوية في النظام التجاري العالمي الحر. وقد شكّلت الهجمات الإيرانية على السفن العابرة انتهاكاً صريحاً لهذا المبدأ، وأثارت مخاوف جدية لدى المجتمع الدولي حول قدرة القانون الدولي على حماية المصالح التجارية العالمية في أوقات النزاعات الإقليمية. وقد أكّد الناتو في أكثر من مناسبة أن أي تهديد للشحن الدولي عبر مضيق هرمز يُمثّل تهديداً للأمن العالمي، داعياً إيران إلى التراجع فوراً عن إجراءاتها أحادية الجانب.

إن التداعيات على أمن الملاحة لا تقتصر على المضيق ذاته، بل تمتد لتشمل المياه الدولية المحيطة بالخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي. فقد أشارت التحليلات إلى أن شركات التأمين وشركات الشحن بدأت في إعادة تقييم مخاطر الملاحة في المنطقة بأسرها، وليس فقط في محيط المضيق. وقد أدّى هذا التوجه إلى تحويل جزء كبير من حركة الشحن بعيداً عن المنطقة، مما يؤثر سلباً على دور موانئ دول الخليج كمحطات للتزود بالوقود والتموين البحري. كما أن الشركات المصنعة للسفن بدأت في استئجار سفن إضافية للحفاظ على الأساطيل الخاصة بها بعيداً عن منطقة التوتر، مما يرفع تكاليف التشغيل ويضغط على هامش الأرباح.

> **أحرزت دول الخليج تقدماً ملموساً في هذا المجال حيث استثمرت مبالغ ضخمة في اقتناء سفن قتالية متطورة وأنظمة دفاع جوي وبحرية متقدمة**

القسم الثاني: تقييم استجابة دول الخليج للأزمة

القدرات العسكرية البحرية لدول المجلس

شهدت السنوات الأخيرة جهوداً مكثفة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز قدراتها البحرية والدفاعية، لا سيما في ضوء التهديدات المتصاعدة من إيران ووكلائها الإقليميين. وقد أحرزت دول الخليج تقدماً ملموساً في هذا المجال، حيث استثمرت مبالغ ضخمة في اقتناء سفن قتالية متطورة وأنظمة دفاع جوي وبحرية متقدمة. وتُشير الدراسات الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن دول الخليج تتبنى استراتيجية عسكرية بحرية أكثر استقلالية، تسعى من خلالها لتحمّل نصيب أكبر من مسؤوليات الأمن البحري في مياهها الإقليمية بدلاً من الاعتماد الكلي على الحضور الأمريكي.

غير أن التقييم الموضوعي للقدرات الخليجية يكشف عن فجوات جوهرية لا تزال قائمة رغم كل الاستثمارات. فالدول الخليجية تمتلك أساطيل بحرية ذات قدرات دفاعية جيدة، لكنها تفتقر إلى القدرة على فرض سيطرة بحرية كاملة في منطقة مضيق هرمز في ظل تهديد إيران وشنها لهجمات واسعة النطاق بالصواريخ والطائرات المسيرة والزوارق السريعة. كما أن التنسيق بين الدول الخليجية الست لا يزال دون المستوى المطلوب، إذ تعمل كل دولة بشكل شبه مستقل في مجال الدفاع البحري، مع محدودية مناورات الإنذار المبكر المشترك وأنظمة إدارة المعارك المشتركة المتكاملة. وقد أشارت ورقة بحثية حديثة نُشرت في مجلة الدراسات الدولية إلى أن غياب سياسة بحرية مشتركة بين دول المجلس يُضعف قدرتها على مواجهة التهديدات التي تستهدف المنطقة بأسرها.

التنسيق الإقليمي والدولي

تتعاون دول مجلس التعاون الخليجي بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في مجال الأمن البحري، حيث تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين وتوفر له التسهيلات اللوجستية اللازمة. وقد أثبت هذا الحضور الأمريكي أهميته الحاسمة في ردع أي محاولة إيرانية لإغلاق المضيق بشكل كامل ودائم. غير أن الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران تضع دول الخليج في موقف دقيق، إذ إنها من جهة تريد الحفاظ على علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن، ومن جهة أخرى تخشى أن يجرّها هذا التحالف إلى مواجهة مباشرة مع إيران قد تكون عواقبها كارثية على أمنها الداخلي وعلى استقرارها الاقتصادي.

أما على المستوى الأوروبي، فقد أبدت عدة دول أوروبية استعدادها للمشاركة في مهمة بحرية دولية لحماية السفن التجارية في مضيق هرمز، غير أن هذه المشاركة لا تزال محدودة بسبب الحساسيات السياسية الداخلية في بعض الدول الأوروبية التي لا تريد الانخراط بشكل أعمق في صراع إقليمي قد يطول. وقد أكّدت عدة دراسات أن دول الخليج ليست في وضع يمكّنها من توفير الأمن البحري حول مضيق هرمز بشكل مستقل دون دعم خارجي، مما يجعل تنويع الشراكات الدولية ضرورة استراتيجية وليس خياراً. كما أن التوترات في البحر الأحمر الناجمة عن هجمات الحوثيين أضافت بُعداً إضافياً للأعباء الأمنية على الدول الخليجية، إذ باتت مضطرّة لتوزيع جهودها بين تهديدين مختلفين في منطقتين متباعدتين.

> **أكّدت عدة دراسات أن دول الخليج ليست في وضع يمكّنها من توفير الأمن البحري حول مضيق هرمز بشكل مستقل دون دعم خارجي**

التحديات الداخلية والتحديات الخارجية

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات متعددة الأبعاد في استجابتها للأزمة الراهنة. ففيما يخص التحديات الداخلية، يتجلى أهمها في التفاوت الكبير في القدرات العسكرية والاقتصادية بين الدول الست، إذ تمتلك كل من المملكة العربية السعودية وبعض الدول قدرات تفوق بكثير قدرات دول أخرى مجتمعة. هذا التفاوت يُصعّب تحقيق التكامل العسكري الفعّال ويُنتج توترات حول القيادة والسيطرة في أي عملية مشتركة محتملة. كما أن الحوارات الداخلية حول أفضل السبل للتعامل مع إيران تتباين بين من يرى في التصعيد مع طهران خطأ أحمر يجب تجنبه، ومن يعتبر أن مواجهة المشروع الإيراني ضرورة وجودية.

أما على صعيد التحديات الخارجية، فإن التباين في أجندات القوى الكبرى يزيد من تعقيد المشهد. فالولايات المتحدة تتبنى موقفاً هجومياً تجاه إيران، في حين تسعى الصين وروسيا لإيجاد تسوية سياسية تحفظ لهما نفوذهما المتنامي في المنطقة. وقد وجدت دول الخليج نفسها أمام معادلة صعبة تتمثل في ضرورة الحفاظ على علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن دون أن تجد نفسها في قلب مواجهة مباشرة مع طهران. كما أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الدفاع وتباطؤ النمو الاقتصادي تُضيف عبئاً إضافياً على الدول الخليجية التي تعاني أصلاً من تراجع عائدات النفط بسبب تقلبات الأسواق العالمية.

> **وجدت دول الخليج نفسها أمام معادلة صعبة تتمثل في ضرورة الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن دون أن تجد نفسها في قلب مواجهة مباشرة مع طهران**

القسم الثالث: تحليل السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: التصعيد العسكري المحدود (احتمال متوسط)

يُعتبر هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً في ظل المعطيات الراهنة، حيث يستمر التوتر العسكري في مستويات مرتفعة دون الانزلاق إلى حرب شاملة. في هذا المسار، تواصل إيران استخدام ورقة مضيق هرمز للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها، لكنها تتجنب أي إجراء قد يستدعي رداً عسكرياً. تستمر الهجمات على السفن بشكل انتقائي ومحدود النطاق، تستهدف سفناً معينة مرتبطة بإسرائيل أو بالتحالف العسكري الأمريكي، مع تجنب استهداف مصالح الدول الخليجية الأخرى. يستمر هذا الوضع لفترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، تُرافقها مفاوضات مكثفة برعاية دولية لإيجاد تسوية تُنهي الأزمة مقابل تنازلات متبادلة.

في هذا السيناريو، تظل أسعار النفط مرتفعة لكنها مستقرة في نطاق مائة إلى مائة وعشرين دولاراً للبرميل، مما يسمح للاقتصادات العالمية بالتكيّف التدريجي. تستمر شركات الشحن في استخدام المضيق مع دفع أقساط تأمين أعلى، بينما تُخفّض دول الخليج إنتاجها النفطي للحفاظ على طاقة التخزين. عسكرياً، تعزز دول الخليج دفاعاتها الصاروخية والجوية بشكل متسارع، وتتلقى دعماً لوجستياً واستخباراتياً من الولايات المتحدة. سياسياً، يُسهم هذا السيناريو في تقارب أكبر بين دول الخليج في مجال الدفاع المشترك، لكنه يُعمّق أيضاً الاستقطاب الإقليمي ويُضعف آفاق التعاون مع إيران في المستقبل المنظور.

السيناريو الثاني: التصعيد نحو الحرب الشاملة (احتمال منخفض إلى متوسط)

يُمثّل هذا السيناريو الكابوس الذي يسعى الجميع لتجنبه، لكنه يبقى ممكناً في حال وقوع ضربات مباشرة لموانئ خليجية قد تؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل التي تؤدي إلى صراع شامل. في هذا السيناريو، قد يطلق الحرس الثوري الإيراني ضربات صاروخية على منشآت النفط، محاولًا شل القاعدة الاقتصادية في وقت مبكر من الحرب.

يتجلى هذا السيناريو في سلسلة من الأحداث التصاعدية التي تبدأ بحادثة محدودة مثل إسقاط طائرة أمريكية أو تفجير سفينة نفط ، ثم تتطور بسرعة لتصعيد شامل. في هذه الحالة، قد تلجأ إيران إلى شنّ هجمات صاروخية مكثفة على المنشآت النفطية في دول الخليج، لا سيما في الكويت والإمارات والبحرين ، سعياً لتدمير قدرتها على تصدير النفط وإضعاف اقتصادها بشكل سريع. كما قد تستخدم إيران شبكة وكلائها في المنطقة، بما فيها حزب الله في لبنان والميليشيات في العراق وسوريا، لشنّ هجمات متزامنة على أهداف متعددة. أما الولايات المتحدة ودول الخليج ستشن حملة جوية وبحرية واسعة النطاق ضد إيران، بما في ذلك ضرب المنشآت النووية والقوات الإيرانية في عرض البحر.

> **قد ترتفع أسعار النفط إلى ما فوق مائتي دولار للبرميل مما سيدخل العالم في مرحلة ركود تضخمي حاد**

العواقب الاقتصادية لهذا السيناريو ستكون كارثية على الاقتصاد العالمي، إذ قد ترتفع أسعار النفط إلى ما فوق مائتي دولار للبرميل، مما سيدخل العالم في مرحلة ركود تضخمي حاد. أما على المستوى الإقليمي، فإن الهجمات على المنشآت النفطية الخليجية قد تُخرج

جزءاً كبيراً من الطاقة الإنتاجية من الخدمة لفترات طويلة، مما سيؤثر على ملايين الوظائف وعلى الاستقرار الاجتماعي في دول الخليج. كما أن موجة النزوح الجماعي من المناطق الساحلية ومناطق القتال قد تُثقل كاهل البنية التحتية المحلية. عسكرياً، قد تنجح الضربات الأمريكية في تدمير جزء كبير من القدرات الصاروخية الإيرانية، لكن إيران ستبقى قادرة على شنّ هجمات مؤلمة بأسلحة تقليدية وغير تقليدية لسنوات مقبلة.

السيناريو الثالث: التهدئة والتفاوض (احتمال منخفض)

يتحقق هذا السيناريو في حال حدوث تراجع جذري في التصعيد من جميع الأطراف، وقد يساعد ذلك في تخفيف التوترات الإقليمية. قد تظهر إيران حسن نية من خلال تقليل الدعم للحوثيين اليمنيين أو تقليص الأنشطة العسكرية في مضيق هرمز، مع البحث عن طرق لتخفيف الضغط على العقوبات. في هذا السيناريو، قد يستأنف الطرفان المفاوضات ويتم إنشاء هيكل أمني إقليمي جديد مقابل تنازلات إيران بشأن برامجها النووية والصواريخ الباليستية.

قد يتوج هذا السيناريو باتفاق شامل يتضمن رفع العقوبات عن إيران مقابل قيود صارمة على برنامجها النووي، والتوسط في النزاعات الإقليمية. في هذا السيناريو، ستنخفض أسعار النفط إلى نطاق ٨٠-١٠٠ دولار، مما يخلق ظروفًا للتعافي الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، تعتمد هذه النتيجة على ما إذا كانت جميع الأطراف مستعدة حقا لتقديم التنازلات اللازمة، وبالنظر إلى عدم الثقة الذي سببه الصراع، فإن احتمال تحقيق هذا الهدف محدود جدا.

في هذا السيناريو، يعود النشاط التجاري عبر مضيق هرمز إلى طبيعته تدريجياً، وتتراجع أسعار التأمين على السفن العابرة. تستأنف دول الخليج استثماراتها في مشاريع التنويع الاقتصادي بدلاً من الإنفاق العسكري، وتتوسع التعاونات الإقليمية في مجالات التجارة والاستثمار. سياسياً، قد يُؤسس هذا السيناريو لمرحلة جديدة من العلاقات الإقليمية القائمة على التوازن ليس المواجهة، وإن كانت عقبات جوهرية لا تزال تحول دون تحقيق ذلك.

> **يتوج هذا السيناريو باتفاق شامل يتضمن رفع العقوبات عن إيران مقابل قيود صارمة على برنامجها النووي**

السيناريو الرابع: الجمود المستمر مع تصاعد اقتصادي (احتمال متوسط)

يتسم هذا السيناريو باستمرار الوضع الراهن دون تغيرات جوهرية، مما يؤدي إلى حالة من الجمود العسكري والسياسي قد تمتد لسنوات. في هذه الحالة، تواصل إيران سياساتها العدوانية بشكل متقطع، بينما تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها في الضغط العسكري والدبلوماسي. يتبنى كل طرف استراتيجية لاستنزاف الآخر، رامياً إلى إجباره على التراجع من خلال تراكم التكاليف. على المستوى العسكري، يتجنب الطرفان الصدام المباشر لكنهما يخوضان حرباً استنزاف بالوكالة في مناطق مختلفة.

اقتصادياً، يتكيف العالم تدريجياً مع واقع ارتفاع أسعار الطاقة، حيث تُسرّع الدول المستهلكة الكبرى الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة والتحول نحو السيارات الكهربائية. كما تبدأ دول الخليج في تنفيذ خطط طموحة لتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط، مما يُقلل من تأثير أي اضطرابات مستقبلية في مضيق هرمز. أمنياً، تستمر دول الخليج في تعزيز دفاعاتها مع الحفاظ على التنسيق مع الولايات المتحدة، وقد تُطور آليات دفاع مشترك أكثر فعالية مع مرور الوقت.

القسم الرابع: التوصيات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون

التوصيات العسكرية والدفاعية

يتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي تبني نهج استراتيجي متكامل لتعزيز دفاعاتها البحرية والبرية في آن واحد، وذلك عبر عدة محاور متلازمة. ينبغي العمل على إنشاء قيادة بحرية موحدة للمجلس تتولى التخطيط والتنسيق المشترك للعمليات البحرية، بدلاً من العمل المنفصل الحالي الذي يُضعف القدرة على مواجهة التهديدات المركّبة. كما يجب تسريع اقتناء أنظمة دفاع جوي متطورة قادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة بكفاءة عالية، مع إنشاء شبكة دفاع صاروخي موحدة تغطي المنشآت النفطية الحيوية والموانئ الاستراتيجية. ويقترح أيضاً تطوير قدرات بحرية هجومية متقدمة تشمل غواصات وأنظمة صواريخ كروز المضادة للسفن، لتمكين المجلس من ردع أي محاولة إيرانية لتهديد الملاحة في المضيق.

> **ينبغي العمل على إنشاء قيادة بحرية موحدة للمجلس تتولى التخطيط والتنسيق المشترك للعمليات البحرية بدلاً من العمل المنفصل الحالي الذي يُضعف القدرة على مواجهة التهديدات المركّبة**

علاوة على ذلك، يجب الاستثمار في تقنيات الحرب الإلكترونية والذكاء الاصطناعي لتعزيز القدرات الاستخباراتية والرصد المبكر لأي تهديدات. ويُوصى بإنشاء مركز عمليات مشتركة مجهز بأحدث أنظمة إدارة المعارك، يربط بين جميع الدول الأعضاء لتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي. كما يجب تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة التي تتضمن سيناريوهات واقعية لإغلاق المضيق والهجمات الصاروخية، لضمان جاهزية القوات الخليجية للتعامل مع مختلف الاحتمالات.

التوصيات الاقتصادية والتخطيط

بموازاة الجهود العسكرية، ينبغي لدول الخليج إعداد خطط طوارئ اقتصادية شاملة للتعامل مع سيناريوهات الإغلاق الطويل الأمد. يتعين إنشاء احتياطيات نفطية استراتيجية كافية لتغطية ستة أشهر على الأقل من الاستهلاك المحلي والتصدير التعاقدي، وتوزيعها جغرافياً بين الدول الأعضاء لتجنب تركّز المخاطر. كما يجب تسريع مشاريع خط أنابيب النفط السعودي الذي يعبر المملكة إلى ميناء البحر الأحمر، والذي سيوفر مساراً بديلاً لتصدير النفط في حالات الطوارئ. ويقترح أيضاً إنشاء صندوق استثماري خليجي مشترك للطوارئ يُموَّل من فائض الإيرادات النفطية، ويُستخدم لتمويل خطط الطوارئ والاستثمار في مشاريع التنويع الاقتصادي.

من الضروري أيضاً تنويع أسواق التصدير وتقليل الاعتماد على أي أسواق أحادية، مع العمل على تعزيز العلاقات التجارية مع آسيا وأوروبا وأفريقيا. كما يجب تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، تماشياً مع استراتيجية ما بعد النفط. ويقترح أيضاً إنشاء منصة إقليمية لتجارة النفط والغاز بالعملات المحلية بدلاً من الدولار، لتقليل التأثير المحتمل للعقوبات الأمريكية على التجارة الإقليمية.

التوصيات الدبلوماسية والعلاقات الدولية

على الصعيد الدبلوماسي، ينبغي لدول الخليج ممارسة ضغوط دبلوماسية مكثفة على المجتمع الدولي لإدانة إيران باعتبارها تهدد الأمن العالمي. يجب العمل على حشد الدعم الدولي لعملية حفظ سلام بحرية دولية تحت مظلة الأمم المتحدة، تضمن حرية الملاحة في مضيق هرمز وتحمي السفن التجارية من الهجمات. كما يجب تعميق التنسيق مع الحلفاء الغربيين، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، لضمان استمرار الدعم العسكري والاستخباراتي.

> **من الضروري تنويع أسواق التصدير وتقليل الاعتماد على أي أسواق أحادية مع العمل على تعزيز العلاقات التجارية مع آسيا وأوروبا وأفريقيا**

في الوقت ذاته، يُوصى بعدم إغلاق باب الحوار مع إيران تماماً، والحفاظ على قنوات اتصال خلفية قد تُسهم في تخفيف التوترات مستقبلاً. يجب السعي لإقناع القوى الإقليمية الأخرى، لا سيما الهند والصين، بأهمية استقرار مضيق هرمز للاقتصاد العالمي، ودعوتها للمشاركة في الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة. كما ينبغي العمل على بناء تحالفات استراتيجية جديدة مع دول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع تعميق التعاون مع تركيا في مجال الأمن البحري.

التوصيات لبناء القدرات الذاتية

يتطلب تحقيق الأمن البحري المستدام بناء قدرات ذاتية في مجالات التكنولوجيا والصناعة الدفاعية. يُقترح إنشاء مركز إقليمي للأبحاث البحرية والدفاعية يستقطب الكفاءات العلمية من جميع الدول الأعضاء، ويسعى لتطوير تقنيات بحرية متقدمة محلياً. كما يجب الاستثمار في برامج تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في مجالات هندسة السفن والحرب البحرية والأمن السيبراني. ويقترح أيضاً إنشاء صناعة دفاعية خليجية مشتركة لتصنيع بعض المعدات والأنظمة الدفاعية محلياً، مما يقلل الاعتماد على الاستيراد ويُعزز الاكتفاء الذاتي.

أخيراً، يجب العمل على بناء منظومة معلوماتية متكاملة لرصد التهديدات البحرية والتنبؤ بها قبل وقوعها، من خلال الأقمار الصناعية ومحطات الرصد الأرضي وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وهذا سيمكن دول الخليج من تبني استراتيجية دفاعية استباقية بدلاً من رد الفعل، مما سيعزز أمنها ويفتح آفاقاً للتعاون الإقليمي والدولي في مجالات أكثر إيجابية.

> **إغلاق مضيق هرمز أخطر تهديد للأمن البحري والاستقرار الاقتصادي في منطقة الخليج العربي منذ عقود**

الخلاصة

يُمثّل إغلاق مضيق هرمز أخطر تهديد للأمن البحري والاستقرار الاقتصادي في منطقة الخليج العربي منذ عقود. إن التداعيات المباشرة على أسعار الطاقة والتجارة العالمية، فضلاً عن التأثيرات طويلة المدى على الأمن الإقليمي والنظام الدولي، تستوجب استجابة استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد من دول مجلس التعاون الخليجي. وبينما تتفاوت احتمالات السيناريوهات المختلفة، يظل الخيار العقلاني لدول الخليج هو الاستعداد للأسوأ مع السعي لتحقيق الأفضل.

تتطلب حماية الأمن البحري لدول المجلس مزيجاً متوازناً من القدرات العسكرية المتقدمة والتنسيق الإقليمي الفعّال والتخطيط الاقتصادي الطارئ والدبلوماسية النشطة. إن الاستثمار في هذه المحاور مجتمعةً سيمكن دول الخليج من مواجهة التهديدات الراهنة وبناء قدرة مستدامة على حماية مصالحها الحيوية في العقود القادمة. وفي نهاية المطاف، يبقى أن الأمن الحقيقي للمنطقة لا يتحقق بالتصعيد المستمر، بل بالحلول السياسية والدبلوماسية التي تُرسي سلاماً دائماً يُحقق تطلعات جميع شعوب المنطقة في التنمية والازدهار

الأمن الحقيقي للمنطقة لا يتحقق بالتصعيد المستمر بل بالحلول السياسية والدبلوماسية التي تُرسي سلاماً دائماً يُحقق تطلعات جميع شعوب المنطقة في التنمية والازدهار

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64